ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اميركا تتّخذ قرارًا "صادمًا" بسحب منظوماتها الدفاعيّة "فجأةً" من السعوديّة والعِراق ودول خليجيّة والأردن

ما الجديد؟ ولماذا الآن؟ وما هِي البدائل؟

عبد الباري عطوان

فجأةً، وفي وقتٍ تتعاظم فيه القوّة الصاروخيّة لإيران وحُلفائها من الحركات والأذرع العسكريّة في منطقة الشّرق الأوسط، والخليج الفارسي تحديدًا، تكشف صحيفة "وول ستريت جورنال" الاميركيّة أنّ وزارة الدفاع (البنتاغون) بدأت في تخفيض أعداد أنظمتها الدفاعيّة في المنطقة، وخاصّةً في المملكة العربيّة السعوديّة، والعِراق، والأردن، والكويت، اعتبارًا من أوّل شهر حزيران (يونيو) الحالي، وأكّدت وزارة الدّفاع الاميركيّة هذا الخبر، وبرّرته بأنّه يأتي في إطار الصّيانة، وهذا كَذِبٌ صريح، فقد جرت العادة أن يذهب المُهندسون والخُبراء إلى أماكن تواجد هذه المنظومات لهذا الغرض وليس العكس.

ولأنّ المملكة العربيّة السعوديّة التي تُواجِه هجمات صاروخيّة مُتواصلة وفاعلة بقصفها من قِبَل حُكومة صنعاء، بادر لويد أوستن، وزير الدّفاع الاميركي، بالاتّصال هاتفيًّا بالأمير محمد بن سلمان، وليّ العهد السّعودي، والحاكِم الفِعلي، لإبلاغه بهذا القرار "الصّادم"، ولم يَصدُر أيّ رد فِعل سَعودي "علني" على هذه الخطوة المُفاجئة، من قبل إدارة ديمقراطيّة

لا تكنّ الكثير من الود للرّياض التي وضعت كُل بيضها في سلّة الرئيس الجُمهوري المهزوم دونالد ترامب وصِهره اليهودي جاريد كوشنر.

اميركا أرسلت بطاريّات صواريخ "الباتريوت" الحديثة، ومنظومة "ثاد" الصاروخيّة الأكثر تَطَوُّرًا في زمن إدارة الرئيس ترامب لحِماية المملكة من الصّواريخ اليمنيّة الحوثيّة التي ضربت عصَب الصّناعة النفطيّة السعوديّة في بقيق وخريص، وقبلها مُنشآت أرامكو في ميناء جدة، وجيزان، وخطّ أنابيبها المُمتَد من الخليج الفارسي إلى ميناء ينبع، والتّصدّي إلى أيّ هُجوم صاروخي إيراني في حالِ تَصاعُد التّوتّر، وتحوّل إلى حربٍ مُباشرةٍ لتهدئة مخاوف الأُسرة الحاكمة.

اللّافت أنّ قرار سحب هذه المنظومات الصاروخيّة يأتي بعد فشل منظومة القبب الحديديّة الإسرائيليّة، التي تُشَكِّل نُسخةً أكثر حداثةً من منظومات الباتريوت الاميركيّة، أثناء حرب غزّة الأخيرة، وإعلان الرئيس بايدن سحب جميع القوّات الاميركيّة من أفغانستان، ومن جانبٍ واحد في أيلول (سبتمبر) المُقبل.

اميركا، وباختصارٍ شديد، وبمِثل هذا القرار المُفاجئ، تُؤكِّد أربع حقائق رئيسيّة لا بُدّ من التّوقّف عندها:

الأولى: اعترافها "عمليًّا" بالهزيمة، وفشل جميع حُروبها بالتّالي، في العِراق وسورية والخليج الفارسي، وأفغانستان واليمن، وقرّرت تقليص الخسائر، وحفظ ما تبقّى من هيبة لزعامتها وأسلحتها، وإنقاذ نفسها وترليوناتها من حُروبٍ عبثيّةٍ لا طائِل منها.

الثّانية: تحويل اهتِمامها إلى منطقة شرق آسيا، والصين تحديدًا، التي باتت تُشَكِّل الخطر الوجودي الأكبر على مصالح الولايات المتحدة ونُفوذها في هذه المنطقة الحسّاسة، وحُلفائها الأبرز، ونحن نتحدّث هُنا عن اليابان وكوريا الجنوبيّة، والفلبين، وتايوان، وأستراليا والقائمة تطول.

الثّالثة: اميركا لا يُمكِن الاعتِماد عليها كحَليفٍ قويّ، وتتخلّى عن "أصدقائها" وتَغسِل يديها منهم عندما تتعرّض مصالحها لأيّ تهديد، أو عندما تُغيّر أولويّاتها واستراتيجيّاتها الدفاعيّة ومصالحها الاقتصاديّة.

الرابعة: الحُروب القادمة حُروب سيبرانيّة، ومن خِلال الطّائرات المُسيّرة أيضًا، ممّا يعني أنّ المنظومات الدفاعيّة التقليديّة باتت قديمةً وغير مُلائمة، ولا بُدّ من الاستِغناء عنها، واستِبدالها بما يتلائم مع هذا التّطوّر الجديد والمُتسارِع.

الرئيس الاميركي جو بايدن، وباختِصارٍ شديد، قرّر الانسِحاب كُلِّيًّا من منطقة الشّرق الأوسط، وترك حُلفاء بلاده من عرب وإسرائيليين خِيار وحيد وهو "أن يقلعوا أشواكهم بأيديهم" وبأقل مُساعدة مُمكنة من بلاده، وأن يُقَدِّمهم على "طبق من ذهب" إلى ايران ومحورها، القُوّة الصّاعدة بِشَكلٍ مُتسارِع في المِنطقة، استِسلامًا، تمامًا مثلما فعلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن بغَزوِها للعِراق وبدَعمٍ عربيٍّ أيضًا.

إيران انتخبت رئيسًا ثوريا (إبراهيم رئيسي)، ووحّدت كُلّ المُؤسّسات في الدّولة تحت راية المُرشد المُتَشَدِّد السيّد علي خامنئي، (البرلمان، السّلطة القضائيّة، الحرس الثوري، والآن السّلطة التنفيذيّة)، أمّا حُلفاء اميركا العرب، فأصبحوا "أيتامًا" بعد أن تبخّرت مُعظم ثرواتهم، وتركتهم أمّهم غير الحنون لأقدارهم، وطارت الطّيور بأرزاقها، وليس أمامهم غير النّحيب على أحوالهم البائسة، حيث ضاع النّفط وترليوناته، وربّما الماء في الطّريق.. وهذه قِصّةٌ أُخرى.. واللّه أعلم.

غوتيريش الامين العام للامم المتحدة باع المبادئ والميثاق لتجديد ولايته

بسام ابو شريف

من المعلوم والمعروف والمقبول حتى ان يكون الامين العام للامم المتحدة دبلوماسيا محترفا يعرف حدوده كأمين عام للامم المتحدة ويعلم قدرات اللامم المتحدة للعمل حسب ميثاقها ومبادئها في ظل صراع القوى الكبرى في البداية وصراع القوى الاخرى صراع المناطق الساخنة وصراع المناطق الباردة والامين العام للامم المتحدة مضطر ان يراعي مواقف القوى العظمى التي تتحكم بالقرار الدولي القابل للتنفيذ اي "قرار مجلس الامن" وامتلاك كلا منها لحق الفيتو تعطيلا للقرار او منعا له لذلك يعوض عادة الامين العام للامم المتحدة اذا كان ملتزما بالميثاق والمبادئ يعوض عن عدم قدرة الامم المتحدة على اتخاذ قرار سليم اتجاه مسألة شائكة وحساسة وتهم الانسان في كل مكان.

ويصدر بيانا باسم الامين العام للامم المتحدة يعالج فيه استنادا للمبادئ والميثاق القضية المطروحة والتي لن يتمكن مجلس الامن او الجمعية العمومية للامم المتحدة من اتخاذ قرار او توصية بشأنها وهذا معروف ويندرج ضمن مسؤوليات الامين العام للامم المتحدة الذي يبقي نظره مسلطا على عدم الابتعاد عن المبادئ وعن حقوق الانسان وعن حرية البشر وعن حق تقرير المصير للشعوب وعن منع العدوان على الشعوب وعن منع احتلال ارض الغير بالقوة وسلسلة من القضايا التي تمس استقلالية وسيادة الدول وتمس حياة الانسان سواء كان رجل او امراة او طفلا.

وبالامس كانت للامم المتحدة تعالج تقريرا حساسا وهاما وخطيرا وهو منع تحويل الاطفال الى ضحايا للحروب او الاستغلال او التجارة او الاستعباد وقدم الامين العام للامم المتحدة تقرير يضم دولا وضعت بالائحة السوداء لانها تستهدف الاطفال قتلا او استعباد او استغلا او تجارة ومن المفهوم ايضا ان يراعي الامين العام للامم المتحدة في تقريره حساسية الامر بحيث ان يستخدم في ادانته لاستهداف الاطفال تعابير مقبولة ولكنها لا تحيد عن الجوهر وهو ادانة استهداف الاطفال فكيف لتلك الدول والقوى التي تستهدف الاطفال قتلا وتعذيبا واعتقالا.

هذا امر خطير وحساس السيد غوتيريش اختار الوقت لطرح تقريره حول الجرائم التي ترتكب ضد الاطفال والجماعات التي ترتكبها اختار الوقت الذي ينسجم مع تاريخ انتخاب امين عام جديد للامم المتحدة وبما انه كان يطمح لان يجدد ولايته تحول هو نفسه الى هدف للقوى الكبرى التي تريد من خلال اعطائه موافقتها على تجديد ولايته ثمنا لابد ان يدفعه حتى تمرر تلك الدول مشروع القرار الذي يعيد انتخابه بالتزكية كأمين عام

للامم المتحدة

لكن السيد غوتيريش الذي ارتكب اخطاء كثيرة خلال ولايته الاولى اخطاء من نوع الصمت على الجرائم من نوع عدم الاشارة بوضوح الى المجرمين والى المعتدين والى من خرق ميثاق الامم المتحدة والى الذين لاينفذون قرارات مجلس الامن منذ عشرات السنين "كدولة إسرائيل" رغم ذلك بقي غوتيريش "رجل في البور ورجل في الفلاحة" بين حين واخر نراه يصعد على المنبر لينتقذ بحق وبشكل جدي ممارسات قمعية لهذا النظام او ذاك او لهذه الجماعة او ذاك وذلك اسنادا لتقارير حقيقية تشير بوضوح الى المجرم او الضحية لكنه ارتكب اخطاء جسيمة دائما كان الامر يتعلق باسرائيل او الولايات المتحدة ويركع للملائات ويحمي اسرائيل ويحولها الى ضحية وهي القاتلة والمجرمة.

واذا اعطينا مثلا على السابق لقد منع غوتيريش من نشر تقريرا للامم المتحدة من الجهة المكلفة لاعداد تقريرا للامين العام منع نشره لان المعطيات الدقيقة والدراسات الميدانيه المفصلة اشارت دون لبس بان اسرائيل ترتكب جرائم ضد الانسانية ترتكب جرائم ضد الانسان ترتكب جرائم ضد الشعب العربي الفلسطيني وتمارس العنصرية والتطهير العرقي ضد شعب باكمله وتحاصره وتسجنه بين جدران الفصل العنصري منع نشر هذا التقرير

وقامت الدكتورة المختصة والمكلفة باعداد هذا التقرير بتقديم استقالتها فورا لكن غوتيرش خالف اوامر صدرت لتلك اللجنة لاعداد الدراسات واجراء التحقيق باجماع الامم المتحدة لكن الاملائات للامين العام غوتيرش الذي يطمح لتجديد ولايته لذلك يريد رضى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واسرائيل او رضى الدول العظمى الغربية التي لا تقبل الا اذا كانت اسرائيل راضية ومرضية، اما اليوم ارتكت غوتيريش جريمة حقيقية حول الضحايا الى مجرمين والمجرمين الى ضحايا تصوروا مثلا اذان انصار اللّه في مسألة قتل الأطفال.

اما غريب البشر ليس عميان ولا طرشان يروون ويسمعون لقد شاهد العالم باسره كيف ان طائرات التحالف العدوان قتلت الاطفال في باصاتهم التي تاخذهم للمدارس قصفت المدارس وقتلت الاطفال وهم يحملون كتبهم قتلت الاطفال اليمنيين وهم في منازلهم وهم في فراشهم ودمرت المنازل على رؤوسهم كلنا شاهدنا كيف يزال الركام ليخرجون الاطفال مهشمين تحت ركام الطغاة الذين يقصفون بيت المينيين حتى بيوت الشعر اليمنية "الخيم" قصفت وشاهدنا جميعا الاطفال وشاهدنا كيف يقتل الاطفال اليمنيين جوعا وعطشا وشاهدنا ايضا كيف يقتل محور العدوان اطفال اليمن بمنع الدواء بعد منع الغداء اليست هذه جرائم ضد الانسانية جرائم ضد البشر هذه جرائم مدعمة بالتقارير دقيقة اخذت من المشاهدات العينية والبحث الميداني ليس لليمنين او الثورة اليمنية او لانصار اللّه بل لبعثات امنية ومنها بعثات الامم المتحدة وتقاريرها موجودة في الامم المتحدة، ودرج غوتيريش شخصيا.

لم يشر السيد غوتيريش الى طائرات محور العدوان وقصفها بالدخائر المحرمة دوليا باصات الاطفال ومدارسهم ومستشفياتهم باليمن ولذلك اعتبر ان عوتيريش بتصرفه هذا هو شريك بالجريمة لان من يغطي على الجريمة ويخفيها شريك فيها لامحال لم يكتفي السيد غوتيرش بذلك، بل ادان انصار اللّه ادان الضحية التي قصفت بقنابل وطائرات الولايات المتحدة واسرائيل وبريطانيا التي تقصف الشعب اليمني في بيوته ومزارعه ومستشفياته ومدارسه وفي خيمه هذه الجريمة وحدها التي ارتكبها غوتيرش يجب ان تعني فتح تحقيق مع السيد غوتيرش وارساله الى محكة الجنايات الدوليه كونه شريك في الجريمة من ناحية اخرى غطى السيد غوتيرش كل الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والغريب انه في الوقت الذي لم يشر للجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد اطفال فلسطين نجد ان نيويورك تايمز والمعروفة بمواقفها المؤيدة لاسرائيل وجريدة هارتس الاسرائيلية صورا لـ٦٦ طفلا فلسطينيا قتلهم الطيارون الاسرائيليون عن سابق اصرار وعمد في اسرتهم داخل منازلهم التي دمرت على رؤوسهم واهلهم في منازلهم .

لم يشر السيد غوتيرش الى هذه الجرائم التي ارتكبت بغزة رغم ان هذه الجرائم وثقت ميدانيا وبحثيا هي وجرائم طالت المستشفيات وسيارات الاسعاف والمدارس ومنازل السكن من قبل مجموعات من الصليب الاحمر الدولي وجمعيات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ومنظمات تعنى بحماية الاطفال ورعايتهم والدفاع عنهم.

لقد ارسلت هذه التقارير للامم المتحدة والسيد غوتيرش شخصيا لكنه ادان الضحية مرة اخرى واعتبر ان اسرائيل بقتلها اطفال فلسطين وقصف المدنيين العزل واطلاق النار على المصليين بالاقصى والتهجير القصري الذي تحاول فرضه قوات الاحتلال على الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية ، تدافع عن نفسها .

مرة اخرى السيد غفوتيرش يدين الضحايا ويساند الدولة العنصرية الارهابية وجرائمها.

يدين الضحايا ويؤيد الارهاب العنصري الدموي قاتل الاطفال .

لقد باع السيد غوتيرش شرفه وميثاق الامم المتحدة ونكس بالقسم للالتزام بميثلق الامم المتحدة والمعاهدات الدولية التي تحدد الاسس السليمة لتحديد الموقف الدولي من انظمة عنصرية ارهابية ترتكب الجرائم ضد الشعوب نساء ورجالا واطفالا وتحتل اراضيها وتنهب ثرواتها.

يجب ان يقاطع كل العرب غوتيرش الذي لم يكن امينا على ميثاق الامم المتحدة بل كان شريكا بالجريمة ودفع له الثمن صهيونيا وامريكيا.

الفدراليّة مشروع داخليّ أم خارجيّ؟ ما هي علاقة الفدراليّة بالتوطين؟

ناصر قنديل

– لا يُخفى على أيّ متابع لمسار السياسات الأميركيّة والغربيّة في المنطقة أن سقف الحلول التي تطرحها للقضية الفلسطينية، والتي تصبح أشد حضوراً كلما بدت أزمة ضعف كيان الاحتلال مدخلاً لانفجار إقليميّ لن يكون لصالحه، تقوم على فكرة الدولتين بعد تأمين تبادل للأراضي بين النقب والضفة الغربيّة يحمي المستوطنات، ومنح الدولة الفلسطينية عاصمة في محيط القدس بعد توسيع مداها، ووضع ضوابط سيادية على الدولة الفلسطينيّة تتصل برقابة لكيان الاحتلال على المعابر البحرية والجوية والبرية، وبتحديد مهمة القوى المسلّحة بالأمن الداخلي ومنع قيام جيش يملك أكثر من سلاح فردي، لكن الأكيد الذي يعرفه الجميع هو أن لا مكان لعودة اللاجئين في الخطة الأميركيّة، والحلول المقترحة التي كشف عنها الأمير بندر بن سلطان الذي شغل منصب رئاسة المخابرات السعودية والسفير السعودي في واشنطن قبلها ومستشار الأمن القومي السعودي بعدها، تقوم على صندوق تموّله الدول الخليجية لتعويض اللاجئين وتوطينهم، ولأننا ندخل مرحلة التغيرات الكبرى في قضية فلسطين ومستقبل الكيان، لا بدّ أن ننتبه الى أن قضية التوطين ستعود الى البحث بجدّية، خصوصاً بعد تراجع أوروبي وغربي عن مشاريع سابقة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في ظل "الإسلاموفوبيا" التي تسيطر على المناخات السياسية والثقافية في الغرب.

– يقع لبنان على الفالق الاستراتيجيّ الذي تثيره مشاريع التوطين، ومغفَّل مَن يعتقد أن دعوة مسيحيي لبنان للهجرة، يوم قال المبعوث الأميركي دين براون للرئيس الراحل سليمان فرنجية "ليس أمامكم إلا البواخر"، كانت بمعزل عن تمهيد مناخات التوطين، بعدما فشل الكيان اللبناني بنظر الغرب، بسبب حساسيّة القيادة المسيحية تجاه التوازنات الديمغرافيّة بين المسلمين والمسيحيين، في تحقيق المهمة التي كلف بها بعد قيام كيان الاحتلال، وهي امتصاص الفائض السكاني الفلسطيني واستيعابه، ومن يعود للخلفيات التي رافقت الانتقال الغربي الى رعاية مرجعية إسلامية للدولة اللبنانية كانت واضحة في مرحلة بعد اتفاق الطائف، يعرف أن أحد الأهداف كان اختبار فرض ضمان السير بالتوطين عبر إضعاف الحضور المسيحيّ في الدولة اللبنانية، كما يعرف أن ظهور المقاومة كمشروع مواجهة للاحتلال وتعاظمها أحبط مثل هذا الرهان وعوّض الغياب المسيحي، حتى عودة العماد ميشال عون من المنفى، ويجب أن يعرف أن الجسر الذي بناه التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب اللّه، كان مصدراً للغضب الغربي لاعتبار أهم من المعلن عن أن هذا التفاهم منح المقاومة عمقاً مسيحياً، لأن الأخطر في ما حققه التفاهم هو تشكيل سدّ منيع بوجه مشاريع التوطين.

– الذي يجري تداوله هذه الأيام حول الفدرالية كصيغة بديلة للنظام السياسي، يجري تسويقها بين مسيحيي لبنان وإغراء بعض قيادات ونخب التيار الوطنيّ الحر بها، لا ينبع من اعتبارات محلية كالتي يسوقها أصحاب الفكرة أو المتورّطون بها، فالأمران الداخليان المشكو منهما، أي سلاح المقاومة بذاته، وبما يسبّبه من مقاطعة غربية وعربية تنعكس على الوضع الاقتصادي وبصورة خاصة على سعر صرف الليرة، مشاكل لا تحلّها الفدرالية، لأنها تحفظ سياسة دفاعية وخارجية موحّدة، وليرة واحدة، والمنطقي ان إقناع المسيحيين بأن الفدرالية حل يستحقّ السعي لتحقيقه التضحيات، سيطرح بالضرورة في ظل استحالة الحديث عن فرضه بالقوة، ماهية هذه التضحيات، وهي لن تكون إلا مقايضة الفدرالية التي تضمن نوعاً من الاستقلال المسيحي بالولاية التي تنال نوعاً من الحكم الذاتي، بقبول غلبة إسلاميّة على الدولة الفدرالية المركزية، والمعترض عندها على السلاح وعلى السياسات الخارجية والتأثيرات التي تتعرّض لها الليرة سيقال له، ولماذا حصلتم على الفدراليّة، ألم تكن مطلبكم للتخلص من الشراكة؟

– ما دامت الفدرالية لا تحلّ ما يزعم مروّجوها حله على الصعيد الداخلي، فما هي وظيفتها إذن، والجواب بسيط كامن فيها، أن الفدرالية تضمن عزلاً بين المسلمين والمسيحيين في صيغ إنتاج السلطة، فالبرلمان الموحّد والحكومة الموحّدة سيمثلان برلمانات وحكومات منفصلة للولايات الطائفية، التي تسكن ضمن حدودها أقليّات من الطوائف الأخرى لا تؤثر في وجهتها، وأن هذا العزل سيعني أن المسيحيين يصبحون غير معنيين بالتوطين ما دام يخص المسلمين في مناطقهم، وبالتوازي توفر الفدرالية على الطريقة العراقيّة مناخاً من الاستعداد لدى الأقلية لطلب الحماية الخارجيّة، فيصير نشر القواعد الأميركيّة في المناطق المسيحية مطلباً، ولا يحول دونه الفيتو الوطني الناتج عن الشراكة المعقدة في صيغة دولة اليوم.

– تفجير التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب اللّه، هو الطريق لنسف الجسر الذي بنى السد المنيع أمام التوطين، والفدراليّة وصفة مدروسة لتحقيق هذا الهدف، واصطياد عدة عصافير بحجر واحد، وليس مهماً أن يكون مناصرو الفدرالية في التيار من حسني النية ويصدقون أن الاعتبارات التي تحرّكهم محلية صرفة، فجهنم مبلطة بأصحاب النيّات الحسنة، ولم يرد في مقدمة الدستور لا للتوطين ولا للتقسيم بهذا الترابط إلا لأن الأمر كان حاضراً بترابط التقسيم والتوطين عشية تعديله.